



التحديات المعاصرة للقانون الدولي الإنساني

اللجنة بآء

معلومات أساسية

- إن المناخ المعاصر الذي تدور فيه النزاعات المسلحة آخذ في التعقد. وينشأ هذا التعقد من عدد من العوامل وي طرح مجموعة من التحديات بشأن انطباق القانون الدولي الإنساني وتطبيقه. ومن بين هذه العوامل:
- استمرار تزايد أعداد الأطراف في النزاعات المسلحة وتجزؤها؛
- الميل المتزايد إلى التدخل الخارجي في النزاعات المسلحة، بما في ذلك بواسطة قوات متعددة الجنسيات؛
- الطابع الممتد لبعض النزاعات بالاقتران مع ازدياد عدم القدرة على حلها بالطرق السياسية؛
- استمرار التوسع الإقليمي وتحول النزاعات المسلحة إلى نزاعات إقليمية؛
- الرفض العلني للقانون الدولي الإنساني من بعض أطراف النزاعات المسلحة، وبخاصة بعض الجماعات المسلحة غير الدول؛
- تعزيز تدابير مكافحة الإرهاب وتعزيز الخطاب في هذا المجال؛
- تسييس النقاش الدائر حول الوصول الإنساني والمساعدة الإنسانية؛
- التوقع المتزايد لقيام القوات المسلحة التابعة للدول لا بعمليات قتالية فحسب، بل بعمليات إنفاذ القوانين أيضاً؛
- التقدم السريع في تكنولوجيات الحرب؛
- الميل المتزايد إلى القيام بعمليات قتالية في المناطق الحضرية.

انطباق القانون الدولي الإنساني: لبعض هذه العوامل آثار على مدى انطباق القانون الدولي الإنساني. فتزايد أعداد الأطراف في النزاعات المسلحة وتجزؤها، على سبيل المثال، والطابع الممتد لبعض النزاعات المسلحة مع تفاوت مستويات كثافتها يصعبان للغاية من تحديد تاريخ بدء انطباق القانون الدولي الإنساني وتاريخ انتهائه. بيد أن هذا الإجراء يظل أساسياً، إذ إنه يحدد القواعد الواجبة التطبيق، كاستخدام القوة مثلاً، والاحتجاز، وتقديم المساعدة الإنسانية، سواء كان ذلك في نزاع مسلح دولي أو غير دولي. وبالإضافة إلى ذلك، فالتوسع الإقليمي وتحول النزاعات المسلحة إلى نزاعات إقليمية قد عجل بطرح تساؤلات حول النطاق الذي يشمل القانون الدولي الإنساني ("ميدان المعركة" مثلاً أم كل إقليم الدولة التي بدأ فيها النزاع). وعلاوة على ذلك، فالرفض العلني للقانون الدولي الإنساني من بعض أطراف النزاعات المسلحة وتعزيز تدابير مكافحة الإرهاب كرد عليه يثيران قضايا تتصل بالعلاقة بين القانون الدولي الإنساني والنظام القانوني الحاكم

لمكافحة الأعمال الإرهابية؛ وقد تؤثر هذه التدابير في بعض الحالات على أنشطة المنظمات الإنسانية المحايدة والمستقلة وغير المتحيزة.

القوات المتعددة الجنسيات: إن تزايد العمليات التي تستلزم قوات متعددة الجنسيات على ساحات النزاعات المسلحة - بما في ذلك تحت إشراف المنظمات الدولية والإقليمية - يطرح أيضا تساؤلات معقدة. فقد أثارت بعض عمليات السلام الأخيرة مناقشات حول ما إذا كان القانون الدولي الإنساني قابلاً للتطبيق أصلاً، أم أنه ينطبق بطرق مختلفة، أم أنه لا ينطبق إلا كسياسة على هذه القوات المتعددة الجنسيات. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أظهرت عمليات السلام المعاصرة أن القوات المتعددة الجنسيات كثيراً ما تتدخل في نزاعات مسلحة غير دولية كانت قائمة في السابق، بتقديم الدعم إلى القوات المسلحة التابعة للدولة التي يدور النزاع في إقليمها. ويمكن أن يتخذ هذا الدعم أشكالاً مختلفة ويثير تساؤلات قانونية مهمة تتصل بالوضع القانوني لهذه القوات بموجب القانون الدولي الإنساني وانطباق القانون الدولي الإنساني على هذه السيناريوهات.

الوصول الإنساني والمساعدة الإنسانية: أدى تزايد أعداد الأطراف في النزاعات المسلحة وتجزؤها، وعدم قدرة بعضها و/أو عدم استعدادها لتلبية احتياجات السكان الواقعين تحت سيطرتها إلى ظهور احتياجات إنسانية على نطاق هائل، ووضع القضايا القانونية المحيطة بالوصول الإنساني والمساعدة الإنسانية بوضوح في بؤرة الاهتمام. وتوفر معاهدات القانون الدولي الإنساني وقواعده العرفية إطاراً مفصلاً إلى حد كبير لتنظيم الوصول إلى المحتاجين للمساعدة الإنسانية والحماية في حالات النزاع المسلح، بما في ذلك حق المنظمات الإنسانية غير المتحيزة في تقديم خدماتها الإنسانية. غير أن قضايا معينة لا تزال تثير الجدل، وبخاصة بشأن الجوانب المتصلة بالحاجة إلى الحصول على "موافقة" الأطراف المعنية للتمكن من تقديم هذه الخدمات.

استخدام القوة بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان: يزداد تعرض القوات المسلحة التابعة للدول، وبخاصة في النزاعات المسلحة غير الدولية، لأوضاع لا يسهل فيها تحديد الخط الفاصل التقليدي بين نمطي "سير العمليات العدائية" و"إنفاذ القوانين". ولعل تلك هي الحال مثلاً عندما تواجه أطراف في نزاع ما شغبا تثيره جموع يشكل بعضها أهدافاً مشروعاً ويتألف بعضها الآخر من مدنيين يلجئون إلى عنف لا علاقة له بالنزاع. وقد يكون لتحديد النمط الواجب التطبيق تأثير حاسم على الآثار الإنسانية للعمليات. كما أن للتفاعل بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان أهمية عملية لتدريب القوات المسلحة وقوات الشرطة وتجهيزها، فقد يُطلب من القوات المسلحة القيام بعمليات لإنفاذ القوانين، وقد يُطلب من قوات الشرطة المشاركة مباشرة في عمليات قتالية في حالات النزاع المسلح.

تكنولوجيات الحرب الجديدة: أبرز التقدم السريع في تكنولوجيات الحرب الجديدة كوسائل الحرب وأساليبها، مثل الحرب السيبرانية ومنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل، الحاجة الملحة إلى النظر في التحديات القانونية والإنسانية والأخلاقية المرتبطة بهذه التطورات. وبالرغم من أن معاهدات القانون الدولي الإنساني لا تنظم تكنولوجيات الحرب الجديدة على وجه التحديد، فيجب التمكن من استخدامها بما يتفق مع القانون الدولي الإنساني. وفي هذا الصدد، تشكل الاستعراضات القانونية للأسلحة الجديدة تدبيراً بالغ الأهمية للدول من أجل ضمان احترام القانون الدولي الإنساني. غير أن صعوبات قد تنشأ في تفسير القانون الدولي الإنساني

وانطباقه على تكنولوجيات الحرب الجديدة، بسبب خصائصها الفريدة، وظروف استخدامها المتوخاة والمتوقعة، وعواقبها الإنسانية المنتظرة.

استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان: يشكل، في النهاية، الميل المتزايد إلى القيام بعمليات قتالية في المناطق المأهولة بالسكان بواسطة الأسلحة المتفجرة التي تؤثر على مساحة شاسعة سببا رئيسيا في وفاة المدنيين وإصابتهم وتدمير المساكن المدنية والبنى التحتية المدنية الحيوية وإلحاق الضرر بها، كما أن له عواقب إنسانية وخيمة على الأمدين القريب والبعيد. وي طرح هذا بصفة خاصة قضايا تمس قواعد القانون الدولي الإنساني التي تحظر الهجمات التمييزية وغير المتناسبة، وبخاصة عند النظر إلى استخدام أنواع معينة من الأسلحة المتفجرة غير الدقيقة أو الأسلحة التي لها نطاق تدميري واسع بالنسبة لحجم الهدف العسكري. كما أنه يثير تساؤلات حول آثار الهجمات التي تستخدم فيها الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان التي يجب أن يضعها الطرف المهاجم في الاعتبار عند تقييم الضرر المدني الثانوي المتوقع في مقابل الميزة العسكرية الفعلية والمباشرة المتوقعة عند الهجوم على هدف عسكري.

توليد احترام القانون الدولي الإنساني: بخلاف التحديات التي يطرحها تعقد النزاعات المسلحة على انطباق القانون الدولي الإنساني، يظل أهم التحديات التي يواجهها القانون الدولي الإنساني الحاجة إلى زيادة احترامه التي من شأنها التخفيف من المعاناة الإنسانية والاحتياجات الإنسانية التي تسببها النزاعات المسلحة. وتوليد احترام القانون الدولي الإنساني، يجب على الجميع أن يكونوا به عالمين وله فاهمين. وي طرح هذا تساؤلات حول الدور الذي تستطيع أن تؤديه الدول ومكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والجهات الفاعلة الأخرى، والتدابير التي يمكنها اتخاذها لضمان نشر القانون الدولي الإنساني وتوليد الإرادة السياسية والالتزام السياسي بضرورة احترام هذه المجموعة من المعايير. ومن القضايا التي يتعين النظر فيها: أهمية النهج المتعددة التخصصات؛ وأساليب ضمان النشر على نطاق واسع، بما في ذلك من خلال استخدام تكنولوجيات الإعلام الجديدة والمبادرات القائمة الرامية إلى احترام القانون الدولي الإنساني؛ والوسائل الممكنة للمضي قدما.

الأهداف

ستتيح اللجنة الفرصة للذين ينظرون إلى الموضوع من وجهات نظر مختلفة – ومنهم ممثلو الدول والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والأكاديميون وغيرهم – من أجل تبادل الآراء حول التحديات المعاصرة الملحة أمام القانون الدولي الإنساني وحول الطريقة التي يمكن للجنة الدولية والمشاركين الآخرين في المؤتمر مواجهتها.

قدمت اللجنة الدولية قراءتها الخاصة لمجموعة مختارة من التحديات القائمة أمام القانون الدولي الإنساني (بما في ذلك التحديات التي عرضت أعلاه) إلى المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر في تقريرها الرابع بعنوان: "القانون الدولي الإنساني وتحديات النزاعات المسلحة المعاصرة". ومع أن تقرير اللجنة الدولية يمكن أن يستخدم كمرجع لتحسين فهم التحديات المعاصرة الرئيسية المطروحة أمام القانون الدولي الإنساني، إلا أن الهدف ليس مناقشة التقرير الذي لا يمثل إلا وجهة نظر اللجنة الدولية بل المشاركة في حوار مفتوح حول الموضوع.

ومع ذلك، يُقترح بسبب ضيق الوقت، استبعاد بعض التحديات للقانون الدولي الإنساني التي يمكن تناولها في بنود أخرى من برنامج المؤتمر – ولاسيما التحديات المتعلقة بالحماية الخاصة الممنوحة لأفراد الفرق الطبية، والمرافق، ووسائل النقل. ولن يتوفر كذلك الوقت الكافي للبحث في المجموعة الواسعة من القضايا المتعلقة بالأسلحة الموجودة حالياً والتي ستناقش في اجتماعات أخرى. ولهذا، يُقترح حصر النقاش الخاص بالأسلحة في التكنولوجيات الجديدة المستخدمة في وسائل الحرب وأساليبها – لاسيما الحرب السيبرانية والأسلحة الذاتية التشغيل - وفي التحديات الخاصة التي يطرحها استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان.

وستقوم اللجنة بما يلي:

- 1- **جمع** وجهات نظر المشاركين في المؤتمر المتعلقة بالتحديات الأكثر إلحاحاً التي تطرحها النزاعات المسلحة المعاصرة أمام القانون الدولي الإنساني.
- 2- **البحث** في الطرق التي يمكن من خلالها أن تواجه اللجنة الدولية والمشاركون الآخرون في المؤتمر التحديات المطروحة أمام القانون الدولي الإنساني.
- 3- **تشجيع** المشاركين في المؤتمر على إظهار التزامهم بمعالجة التحديات المطروحة أمام القانون الدولي الإنساني من خلال تقديم **تعهدات طوعية فردية أو مشتركة**.

أسئلة توجيهية

- 1- ما هي برأيك العوامل الموجودة في البيئة المحيطة بالنزاعات المسلحة المعاصرة التي هي أكثر تأثيراً في تطبيق القانون الدولي الإنساني ومدى انطباقه؟
- 2- هل تحدد هذه الوثيقة تلك التحديات بالشكل الملائم؟ هل ثمة تحديات أخرى للقانون الدولي الإنساني يمكن أن تذكرها؟
- 3- ما هي برأيك أكبر التحديات التي تطرحها النزاعات المسلحة المعاصرة أمام القانون الدولي الإنساني؟
- 4- كيف تواجه التحديات للقانون الدولي الإنساني في نشاطك الحالي وكيف تعتزم مواجهتها في السنوات المقبلة؟ كيف يمكن أن تتعاون الدول ومكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والجهات الأخرى في هذا المجال؟ كيف يمكن أن تساعد اللجنة الدولية على مواجهة التحديات المطروحة أمام القانون الدولي الإنساني؟

الرئيس والمتحدثون

الرئيس: ريشارد روو، الصليب الأحمر الأسترالي، كبير المستشارين القانونيين سابقاً في إدارة الشؤون الخارجية والتجارة، وكبير أعضاء وفود الحكومة الأسترالية إلى المؤتمرات الدولية السابقة للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

المتحدثون:

- كوردولا دروغي، رئيس المستشارين القانونيين لوحدة العمليات، مقر اللجنة الدولية، جنيف
- ماري جاكوبسون، لجنة القانون الدولي، المقررة الخاصة المعنية بحماية البيئة فيما يتعلق بالنزاعات المسلحة
- سانديش سيفاكوماران، بروفيسور في القانون الدولي العام، جامعة نوتينغهام

معلومات مفيدة

تُعقد جستان لهذه اللجنة، وتُستخدم فيهما الأسئلة التوجيهية نفسها والنسق نفسه. والفارق الوحيد سيكون في مجموعة اللغات المستخدمة.

التوقيت والقاعات:

- الجلسة 1: الأربعاء 9 كانون الأول/ديسمبر، الساعة 3:45 – 5:45 بعد الظهر، القاعة 1
- الجلسة 2: الخميس 10 كانون الأول/ديسمبر، الساعة 9:30 – 11:30 صباحاً، القاعة 2

مجموعة اللغات المستخدمة:

- الجلسة 1: اللغات الإنجليزية، والفرنسية، والعربية
- الجلسة 2: اللغات الإنجليزية، والإسبانية، والروسية

النسق:

يرجى الانتباه إلى أن العروض بنسق PowerPoint مسموح بها، ويجب ألا تتجاوز مدة المداخلات خمس دقائق لكل متحدث.

الوصلات لوثائق العمل الرسمية

"القانون الدولي الإنساني وتحديات النزاعات المسلحة المعاصرة". تقرير من إعداد اللجنة الدولية، تشرين الأول/أكتوبر 2015، الوثيقة 32IC/15/11. للمزيد من المعلومات أنظر التقرير الكامل المتاح على العنوان التالي: <http://rcrcconference.org/international-conference/documents>